تحرك عاجل
عشرة لاجئين بينهم طفل مهددون بالطرد

خمسة لاجئين فلسطينيين من سوريا، بينهم طفل يبلغ من العمر 14 عاماً، وخمسة لاجئين سوريين، معرضون لخطر إعادتهم قسراً إلى سوريا. أمر الأمن القومي المصري بترحيل هذه المجموعة بعد أن تم القبض عليهم بعد محاولة منهم لمغادرة مصر على متن قارب. وهم محتجزون في مركز الأنفوشى لاحتجاز اللاجئين بالإسكندرية ويتعرضون لخطر الترحيل الوشيك.

وفقا للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، فإن السلطات المصرية تخطط لترحيل اللاجئين إلى سوريا. وقال أحد الرجال المحتجزين لمنظمة العفو الدولية إن إدارة الأمن الوطني بعثت برسالة قبل اسبوعين لإدارة الهجرة تأمرها بترحيل المجموعة.

غادر الرجال العشرة الإسكندرية في 24 سبتمبر/ أيلول على متن قارب متجه إلى إيطاليا. كان هناك ما يقرب من 130 شخصاً من جنسيات مختلفة على متن القارب الذي أبحر ما يقرب من 10 ساعات، حتى وصل إلى مقربة من السلوم، على الحدود اقصى غرب مصر، قبل أن يتعطل محركه. ظلت جماعة الركاب الذين تقطعت بهم السبل على متن القارب لأكثر من خمسة أيام وكان الطعام والماء قد نفدا عندما عثرت عليهم البحرية المصرية وانقذتهم في 30 سبتمبر/ أيلول.

وورد أن طفلين عثر عليهما ميتين على متن القارب بسبب الظروف القاسية بما في ذلك نقص المياه والغذاء. أخذت القوات البحرية المصرية الركاب إلى ميناء رأس التين العسكري (الجمرك) وجمعت البيانات البيولوجية الخاصة بهم. ثم احتجزتهم لمدة ثلاث ساعات في الميناء العسكري قبل نقلهم إلى مركز الأنفوشى لاعتقال اللاجئين بالإسكندرية. وتم استجوابهم من قبل كل من الشرطة والأمن الوطني في مناسبات عديدة، وظلوا رهن الاحتجاز لأكثر من شهر.

وفقا للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، أرسل مسؤولو الأمن القومي رسائل إلى إدارة الهجرة يأمرها بترحيل العشرة أشخاص جميعهم إلى سورية. أربعة من الرجال السوريين مسجلون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يرجى الكتابة فورا باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- لحث السلطات المصرية على عدم إعادة تسعة رجال وطفل واحد قسراً إلى سوريا؛
- لمطالبتها إلى الإفراج عن جميع الأفراد المحتجزين لأغراض مراقبة الهجرة والسماح لهم بالتوصل إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛
- لحثها على التمسك بالتزاماتها الوطنية والدولية، في إطار اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، واتفاقية 1969 التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا والدستور المصري، وتوفير الحماية الدولية لهؤلاء الفارين من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والنزاع المسلح في سوريا.

يرجى إرسال المناشدات قبل 12 ديسمبر كانون الأول 2014 إلى:

وزير الداخلية
محمد إبراهيم
وزارة الداخلية
25 ش شارع الشيخ ريحان
باب اللوق-
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: 29 279455 202+
طريقة المخاطبة: معالي الوزير

النائب العام
هشام محمد زكي بركات
مكتب النائب العام
دار القضاء العالي
1 طريق "26 يوليو"
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: 4716 577 2 202+
4165 575 2 202+
طريقة المخاطبة: معالي المستشار

ونسخ إلى:
نائب مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان
ماهي حسن عبد اللطيف
شؤون الأمن الدولي والمتعددة الأطراف،
وزارة الشؤون الخارجية
كورنيش النيل، القاهرة،
جمهورية مصر العربية
فاكس: +202 2 574 9713
البريد الإلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الديبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني
صيغة المخاطبة المخاطبة
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

يرجى مراجعة مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

عشرة لاجئين بينهم طفل مهددون بالطرد

معلومات إضافية

أسماء اللاجئون الفلسطينيون الخمسة من سوريا أسماؤهم كالتالي: خالد خليل خليفة و رامي فتحي إبراهيم و يوسف عز الدين زيتوني و موفق عبد الله الشهابي وعمر موفق الشهابي (البالغ من العمر 14 عاما). أما اللاجئون السوريون فهم: أحمد محمد الدهان و زياد بدر الأشرم وعلي أحمد محمد غازي (غير المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) ونور الدين محمد صلاح و وسيم ناجي الزامل.
نظرا للظروف غير المستقرة للسوريين وللاجئين الفلسطينيين من سوريا الذين يعيشون في مصر، إذ أن كثيراً منهم يحيون مستوى معيشة متدنٍ وفرص حصولهم على الخدمات الأساسية محدودة، فإن عدداً متزايداً منهم يسعى إلى الفرار من البلاد في محاولة يائسة للعيش حياة أفضل. كما أن انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز التي تستهدف السوريين واللاجئين الفلسطينيين من سوريا في ازدياد فأصبحوا يتعرضون بشكل متزايد للمضايقات والتهديدات في وسائل الإعلام، فضلاً عن الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني و- في بعض الحالات - الإعادة القسرية. ففي 14 أغسطس/آب 2014، أعيد 13 لاجئاً فلسطينياً من سوريا قسراً إلى سوريا.
إن الحق في التماس اللجوء والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد حق أساسي من حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، ومحمية بموجب اتفاقية عام 1951، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969. يتم ضمان الحق في اللجوء أيضا بموجب المادة 91 من الدستور المصري والإعادة القسرية للاجئين محظورة. الصراع في سوريا والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب هناك كل ذلك يعني أن جميع أولئك الذين يفرون من سوريا هم لاجئون في واقع الحال. ولذلك فإن البلدان الأطراف في الاتفاقيات المعنية - مثل مصر - ملزمة بتوفير الحماية من الإعادة القسرية للاجئين السوريين إلى سوريا.

تحرك عاجل: 272/14 رقم الوثيقة: MDE 12/059/2014 تاريخ الإصدار: 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2014